

## غوتيريش أمينا عاما للأمم المتحدة لولاية ثانية

نيويورك - أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة الجمعة فوز أنطونيو غوتيريش بالترشيح أمينا عاما للأمم المتحدة لولاية ثانية لمدة 5 سنوات. وقال رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة السفير فولكان بوزكير خلال جلسة التصويت على قرار التجديد للمرشح الوحيد (غوتيريش) إن "غوتيريش فاز بالترشيح أمينا عاما للأمم المتحدة لولاية ثانية تبدأ من مطلع يناير المقبل ولمدة 5 سنوات".

وتعهد غوتيريش عقب إعلان فوزه بـ"بذل كل ما يستطيع لضمان ترسيخ الثقة بين الدول الأعضاء، كبيرها وصغيرها وجعل المستقبل ممكنا". وأضاف "في ما يتعلق بدوري الخاص كنت دائما طوال حياتي أرى المناصب العامة كخدمة، وأكثر أشكالها أصالة هي خدمة الناس والكوكب". وتابع "اسمحوا لي أن أكره ما قلته في مناسبات سابقة بأن أكون في خدمة جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة وبدون جدول أعمال سوى البرنامج الراسخ في ميثاق الأمم المتحدة".

واختتم "أتطلع إلى استمرار التعاون الوثيق معكم جميعا في السنوات المقبلة من أجل الحفاظ على كرامة الإنسان اعتمادا على تنوعنا وثرائنا، فالحريات لا يمكن تأمينها إلا من خلال العمل المشترك".

ومن المقرر أن تنتهي ولاية غوتيريش الحالية في 31 ديسمبر 2021. وفي 8 يونيو الجاري أوصى رئيس مجلس الأمن سيفن بورغنسن الجمعية العامة للأمم المتحدة باختيار غوتيريش أمينا عاما لولاية ثانية تبدأ مطلع يناير 2022 وتنتهي في 31 ديسمبر 2026.

ووفق المادة 97 من ميثاق الأمم المتحدة يتم تعيين الأمين العام من جانب الجمعية العامة، بناء على توصية من مجلس الأمن الدولي. وغوتيريش هو رئيس وزراء البرتغالي أسبق والمفوض السامي السابق للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بين عامي 2005 و 2015.

وخلف غوتيريش بان كي مون في يناير عام 2017 قبل أسابيع من تنصيب الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب. وتركز الكثير من فترة غوتيريش الأولى في مهادنة ترامب الذي شكك في قيمة الأمم المتحدة والعمل المتعدد الأطراف.

## حذر فرنسي من وعود تركيا بتغيير سلوكها العدواني في المنطقة

### باريس تتربح أفعالا من أنقرة لا أقوالا



### حزم فرنسي في مواجهة الأجنحة التركية

ليبيا وشرق المتوسط، ومؤخراً جراء النزاع بين أذربيجان وأرمينيا حول إقليم ناغورني قره باغ. لكن التوتر تفاقم في أكتوبر عندما شكك أردوغان في صحة ماكرون العقلية متهما إياه بقيادة حملة كراهية ضد الإسلام.

وتشهد علاقات عدة دول في الاتحاد الأوروبي توترا شديدا وخاصة حول الأزمة الليبية ومسألة الهجرة، فضلا عن احتياطات الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط، حيث تنهم أنقرة باتت سياسة توسعية وجاهل التحذيرات الدولية المتكررة والتي يقابلها النظام التركي باستخفاف وتجاهل تام.

وتعكس للجهة التصالحية لتركيا بشأن العديد من الخلافات العالقة مع القوى الدولية، خاصة ملف شرق المتوسط، مخاوف أنقرة من تنامي عزلتها، ما يضر بمصالحها الاستراتيجية على المدى المنظور.

مع باريس رهان خاسر في وقت تعاني فيه البلاد من أزمات سياسية واقتصادية عميقة، الأمر الذي أجبر أنقرة على تخفيف لهجتها لاستمالة باريس. وكانت فرنسا قد قادت مطلع ديسمبر الماضي جهود الاتحاد الأوروبي لفرض عقوبات تمهيدية على تركيا، على أن يتم فرض عقوبات مشددة أكثر بعد ذلك في ضوء التقييم الأوروبي والسلوك أنقرة في شرق المتوسط، حيث دأبت على إثارة التوترات مع كل من اليونان وقبرص في ما يتعلق بحقوق التنقيب عن النفط والغاز. والخلافات بين البلدين متشعبة وتمتد إلى قضايا كثيرة، بدءا من ليبيا ومناطق أخرى في الشرق الأوسط وصولاً إلى خلاف تركيا مع اليونان بشأن الحدود البحرية والتنقيب عن المحروقات في مياه شرق المتوسط. وتدهورت العلاقات بين تركيا وفرنسا تدريجياً منذ العام الماضي، خصوصا بسبب خلافات حول سوريا

وحولت البلاد إلى سوق عالية المخاطر. ودفع توقيع دول عربية لاتفاق سلام مع إسرائيل ووصول جو بايدن إلى البيت الأبيض النظام التركي إلى مراجعة سياساته العدائية الإقليمية والدولية لتفادي عزلة باتت متنامية في الخارج ومقلقة في الداخل مع انحسار الحلفاء واتساع هوة الخصوم.

ويسعى أردوغان إلى تطبيع العلاقات مع فرنسا التي تقود جبهة مناوئة لأجنداته التوسعية في شرق المتوسط وسوريا وليبيا.

وأعلن وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو في وقت سابق خارطة طريق لتطبيع العلاقات مع فرنسا، في خطوة تعكس مخاوف تركية متنامية من تغيرات إقليمية ودولية تدفع بلاده إلى الهامش وتهدد مصالحها الاقتصادية في ظل تعثر الاقتصاد التركي المترنح. ويرى مراقبون أن قيادة باريس حملة فرض عقوبات أوروبية على تركيا جعلت النظام التركي يدرك أن الدخول في صدام

لا يزال خطاب التهدة التركي تجاه الخصوم الأوروبيين والإقليميين يقابل بالكثير من الحذر والارتباك، حيث سبق للرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن نكث عهوده وقال ما لم يفعله. ويطالب المجتمع الدولي أنقرة بتحويل أقوالها إلى أفعال وبالأخص يبقى كلامها مجرد إعلان عن حسن النوايا يختفي بمجرد بلوغ المصلحة.

باريس - كثفت تركيا منذ مطلع العام الجاري مبادرات التهدة تجاه حلفائها الغربيين والإقليميين للخروج من عزلتها المتزايدة على الساحتين الإقليمية والدولية، إلا أن التوجس من صدقية النظام التركي يغلب على ردود الأفعال تجاه هذه المبادرات، إذ لأنقرة سوابق عديدة من عدم الإيفاء بوعداتها وتعهداتها وهو ما يجعل تصديقها أمرا صعبا.

وسبق لتركيا أن قدمت تعهدات بتخفيف التوتر شرق المتوسط والجلوس إلى طاولة المفاوضات مع اثينا وقبرص، لكنها لم تلتزم بذلك. ورحب وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان بالجمعة بما اعتبره "وقفا في الهجمات الكلامية" بين باريس وأنقرة وطالب في المقابل بمبادرات ملموسة من الرئيس رجب طيب أردوغان بشأن سلسلة من القضايا الخلافية.



جان إيف لودريان  
العدنة الكلامية  
التركية أمر جيد لكننا  
غير كافية

وقال لودريان، لشبكة "بي أف أم - تي في"، "ثمة هدنة في الهجمات الكلامية، إنه لأمر جيد لكنه غير كاف"، معتبرا أن العلاقة الثنائية باتت "في مرحلة تعاف".

وأضاف أن "وقف الهجمات الكلامية لا يعني أفعالا ومنتظر من تركيا أفعالا حول ملفات حساسة، خصوصا في ليبيا وسوريا وأيضا في شرق المتوسط وملف قبرص". وقال "سنرى ما إذا كان أردوغان سيغير الكثير من الأقوال إلى أفعال". وبعد أشهر من التوتر التقى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون

ويبدو الجانب التركي ملتفها على تصحيح مسار العلاقات مع الاتحاد الأوروبي لحسابات اقتصادية وسياسية وفي وقت يحتاج فيه إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية بعد أن أثارت تدخلات أردوغان خلال السنوات الأخيرة في السياسات النقدية وحالة الاضطراب السياسي وقمع المعارضة والحريات في تركيا مخاوف المستثمرين الأجانب

## المحافظون في بريطانيا يخسرون أحد معارفيهم أمام الليبراليين الديمقراطيين

النتيجة التي حققها الليبراليون الديمقراطيون لا تؤثر على الأثرية التي فاز بها جونسون قبل عام ونصف العام. ومع ذلك فهي تعكس تطور القاعدة الانتخابية في بريطانيا، لاسيما في سياق خروج البلاد من الاتحاد الأوروبي.

### النتيجة التي حققها الليبراليون الديمقراطيون تعكس تطور القاعدة الانتخابية في بريطانيا، لاسيما في سياق بريكت

وانتزع حزب المحافظين الكثير من القاعد من حزب العمال المعارض في المناطق المحرومة وغير الصناعية، بما في ذلك في هارتلبول في مايو. لكن يبدو أنه يتراجع في المناطق المسورة في الجنوب والتي يسيطر عليها تقليديا.

وأقر مصدر داخل حزب المحافظين بأن النتيجة "مخيبة"، مشيرا إلى أن الانتخابات الفرعية "تكون دائما صعبة على الحزب الحاكم".

وغالبا ما تشهد الانتخابات الفرعية منافسة غير تقليدية، حيث يركز المرشحون على قضايا محلية، ولا تميل لقلبات الناخبين إلى التحول باتجاه سياسات وطنية عند إجراء انتخابات عامة.

لندن - خسر حزب المحافظين الحاكم في بريطانيا الجمعة مقعلا كان يحتفظ به منذ العام 1974 في وسط البلاد، بعدما فاز به الليبراليون الديمقراطيون في انتخابات تشريعية فرعية لها دلالة رمزية تعكس التطور العميق للخرطة الانتخابية في المملكة المتحدة.

وحققت سارة غرين فوزا كبيرا في داشرتي شيشام وأمرشام في شمال غرب لندن مع حصولها على 57 في المئة من الأصوات أمام المرشح المحافظ ديفيد فليت من حزب رئيس الوزراء بوريس جونسون، بعد الاقتراع الذي نظم في أعقاب وفاة النائبة المنتهية ولايتها.

وأعلن زعيم الحزب الليبرالي الديمقراطي إد ديفي الجمعة لـ"بي.بي.سي" أن ذلك "سعيد صدمة في المشهد السياسي في بريطانيا". واعتبر أن هذا الفوز "له دلالة على أن المحافظين لا يعبرون مثل هذه المناطق أهمية" وعلى "الاستياء من بوريس جونسون" الذي يتعرض لانتقادات لإدارته لجائحة كورونا بين أمور أخرى.

ولم يتمكن الليبراليون الديمقراطيون من استعادة شعبيتهم منذ عاقبتهم الناخبون في عام 2015 لبقائهم خمس سنوات ضمن حكومة ائتلافية مع حزب المحافظين في عهد رئيس الوزراء الأسبق ديفيد كاميرون. وكاد الحزب أن يمحق في الانتخابات العامة في ذلك العام، ولم يسترد انصاره منذ ذلك الحين.

## ألمانيا تخطط لمنع المدانين بمعاداة السامية من التجنيس

العديد من اليهود وغيرهم من ضحايا الحكم النازي من جنسيتهم بشكل فردي بموجب مرسوم لأسباب سياسية أو عنصرية.

وقالت الحكومة إن القانون الجديد رمزي إلى حد كبير لكنه سيضع تغييرا في القواعد المعتمدة في 2019 ليصبح قانون ينص على ذلك.



ماتياس ميدلبرغ  
لا يجوز لمن أدين  
بجريمة معاداة للسامية  
أن يصبح مواطنا ألمانيا

ومنذ عام 2019 ينظم مرسوم صادر عن وزارة الداخلية الألمانية تسهيل حصول ضحايا الاضطهاد النازي وذريتهم على الجنسية الألمانية، إلا أن ممثلي المبادرات المعنية بهؤلاء الأفراد يرون أن الحل الحقيقي للمشكلة لن يكون سوى إجراء تعديل قانوني.

وبحسب مسودة التشريع الجديد، فإن أولئك الذين كانوا محرومين في السابق بموجب المادة 116 من القانون الأساسي (الدستور) من التجنيس، سيحصلون على حق قانوني في التجنيس في المستقبل.

وحرم البعض من الجنسية لأن أسلافهم فروا من ألمانيا وغيروا جنسيتهم قبل أن تسحب ألمانيا النازية جنسيتهم الألمانية رسميا وتم رفض الآخرين لأنهم ولدوا قبل 1 أبريل 1953 لأب غير ألماني وأم ألمانية في ظل حكم يمين بين الجنسين.

وفي عام 1941 جرد النظام النازي الجنسية من أي يهودي ألماني يعيش خارج حدوده، مما جعل اللاجئين اليهود عديمي الجنسية وتقطعت بهم السبل كما تم تجريد اليهود داخل البلاد من حقوقهم وتحويلهم إلى رعايا للدولة. وقبل ذلك، تم تجريد

أمرا واضحا في قانون الجنسية. وفي المقابل، تعززت ألمانيا منح استحقاق قانوني لضحايا الاضطهاد النازي وذريتهم بالتجنيس والحصول على جواز سفر ألماني. وناقش البرلمان الألماني (بونديستاغ) مؤخرا مشروع قانون ينص على ذلك.

ومنذ عام 2019 ينظم مرسوم صادر عن وزارة الداخلية الألمانية تسهيل حصول ضحايا الاضطهاد النازي وذريتهم على الجنسية الألمانية، إلا أن ممثلي المبادرات المعنية بهؤلاء الأفراد يرون أن الحل الحقيقي للمشكلة لن يكون سوى إجراء تعديل قانوني.

الديمقراطي ماتياس ميدلبرغ "تشديد قانون الجنسية مهم لمنع تجنيس المعادين للسامية أو العنصريين في المستقبل"، مضيفا أنه لا يجوز لأي شخص أدين بجريمة معاداة للسامية أو عنصرية أو كراهية ضد الأجنبي أن يصبح مواطنا ألمانيا، مشيرا إلى أن هذا سينطبق أيضا في المستقبل على الانتهاكات الطفيفة للقانون.

وأوضح ميدلبرغ أن التحالف المسيحي يريد بذلك تطبيق تبعات "الأعمال الشغب المعادية للسامية التي لا تطاق"، التي شهدتها البلاد في مايو الماضي، وقال "إذا كان وجود دولة إسرائيل شانا مهما للدولة الألمانية، فيجب في كل الأحوال أن يكون ذلك

برلين - كشفت تقارير صحافية أن الكتل البرلمانية لائتلاف الحاكم الألماني، المكون من التحالف المسيحي المنتهية إليه المستشار أنجيلا ميركل والحزب الاشتراكي الديمقراطي، اتفقت على إجراء تعديل في قانون الجنسية.

وذكرت صحيفة بيلد الألمانية الجمعة أنه بموجب هذه الخطط ستؤدي أي إدانة بارتكاب جريمة معادية للسامية أو ذات دوافع عنصرية إلى الاستبعاد من التجنيس، كما سينطبق ذلك على أحكام الإذانة بجرائم معادية للسامية المصنفة على أنها جنح بسيطة. وقال خبير الشؤون الداخلية في الحزب المسيحي



ألمانيا لا تزال تقاوم تاريخ النازية